سوريا خطوة تمهيدية لقيام اتحاد كونفدرالي فلسطيني ـ اردني، «الامر الذي يشكل انتهاكاً واضحاً لقرارات القمم العربية» (النهار، ١٩٨٢/٩/٨). الى ذلك، صرح نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، خليل الوزير (أبو جهاد)، بأن هنالك خلافات في وجهات النظر بين سوريا و م.ت.ف. بشأن عدد من المسائل التكتيكية. وندّد الوزير «بالذين يريدون بذر الشقاق بين سوريا ومنظمة التحرير»، وألمح الى وجود تفسيرات مختلفة بين السوريين والفلسطينيين بشأن التحرك السياسي للمنظمة (السفير، ١٩٨٣/١/١٤).

وعلى الرغم من تصاعد حدة التوتر في العلاقات الفلسطينية ـ السورية، فقد حرص الجانبان على عدم نقل تلك الخلافات الى حيز العلنية، في وقت فشلت مساع عدة، فلسطينية وعربية، في عقد لقاء بين عرفات والرئيس السوري حافظ الاسد، وساهمت بعض المنظمات الفلسطينية في شحن الاجواء الداخلية الفلسطينية، على قاعدة الخلاف السوري ـ الفلسطيني. والواقع ان هذه المساهمة بدأت خلال حصار بيروت، حين قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة بالتحامل على قيادة م.ت.ف. معتبرة ترحيبها بمشروع القرار المشترك بين فرنسا ومصر، والمقدم الى مجلس الامن الدولي بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢٩، والقاضي بانهاء حصار بيروت، وحل أزمة الشرق الاوسط، شكلاً من أشكال «الغزل غير المشروع بين المنظمة ومصر». وزعمت تلك الجبهة ان هنالك اتصالات سرية بين المنظمة ومصر. وفي هذا السياق، اتهم الامين العام المساعد للجبهة، طلال ناجي، بعض قياديي «فتح» بخرق قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، وقال: «ان اتصال بعض قياديي ' فتح ' بالنظام المصري، على رغم استمراره في نهج كامب ديفيد، لا يعد خرقاً لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية فحسب، وانما هو خرق لقرارات القمم العربية. وان مواصلة مثل هذه الاتصالات يهدد استمرار الوحدة الوطنية الفلسطينية، ويعرّض أسسها لخطر شديد» (النهار، ١٩٨٢/١١/١٦).

ولم يكن دور بعض اطراف «فتح» أقل تأثيراً، أو أصغر حجماً، من دور الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، في مجال شحن الاجواء الداخلية الفلسطينية؛ الا أنه كان دوراً مستتراً ومتريثاً.

الدور السوري في الخلاف الفلسطيني

تمايزت المواقف السياسية السورية ـ الفلسطينية، وبوضوح، غداة فك حصار بيروت، وخروج المقاومة الفلسطينية منها. وكانت اطراف فلسطينية عدة، ومنها بعض تيارات «فتح»، تتوثب لاعلان تمايزها السياسي عن خط، وتحركات، قيادة م.ت.ف. وبشكل يتقاطع تماماً مع الموقف السوري، وخاصة في ما يتعلق بمسألتي العلاقتين، الفلسطينية ـ الاردنية والفلسطينية ـ المصرية. كما بدأت تلك الفصائل والتيارات تعلن، بوضوح، ان شعار استقلال القرار الوطني الفلسطيني، ما هو الا شعار قطري قائم على اسقاط الشعارات القومية، وفي مقدمها التحالف مع سوريا.

وقد كان واضحاً مدى انحياز، ودعم، النظام السوري لتلك الفصائل والتيارات ، عبر ابراز تصريحاتها وتعليقاتها، في وسائل الاعلام السورية الرسمية، وبشكل يدعو الى القول ان النظام السوري حاول، من خلال ذلك، تغذية الصراعات الداخلية الفلسطينية، وحاول رعايتها والوصول بها الى حالة الانشقاق الداخلي، الذي ظهرت بوادره السياسية، والتنظيمية، ضمن اجتماعات المجلس الثوري لـ «فتح» بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٧، عندما تمّ ترتيب مداخلة طرحها العقيد محمد سعيد مراغه (أبو موسى) ، حيث كان تقدم بمذكرة تضمنت بعض المطالب السياسية والتنظيمية، وطبعت، ووزعت خارج اطار الاجتماعات، وطالبت المجلس بضرورة اصدار بيان ينص على رفض مشروع ريغان المعلن في أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وايقاف الحوار الاردني ـ الفلسطيني فوراً، والحوار الخفي مع مصر، وكذلك مع بعض الشخصيات الاسرائيلية. ولم يكن خافياً وقتئذٍ، ان هذه المذكرة، تعبّر عن وجهة نظر تيار داخل «فتح»؛ اما توزيعها على نطاق واسع، فدل على تلك التحضيرات التي يعد لها في الخفاء والعلن، لا سيما انها جاءت بعد فترة من الاتصالات العلنية بين قادة هذا التيار، وفي مقدمهم نمر صالح (أبو صالح)، وبين اركان النظام السوري، وذلك بعد خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت صيف العام ١٩٨٢. وكان لقاء أبو صالح ـ الاسد قبل اعلان الانشقاق عن «فتح»، وابرازه في وسائل الاعلام السورية، أثار